المنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية
قسم المرصد الاجتماعي التونسي

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عدد 115

تقرير شهر أفريل 2023

1047 مهاجر(ة)

12 حالة انتحار ومحاولة انتحار

239 تحركا احتجاجيا

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
(+216)71 325 129 (+216)71 325 128 contact@ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

تقريـر شهر أفريل 2023 حول الاحتجاجات الاجتماعية

تغير واضح بدأ يظهر في شكل ومجالات التحركات الاحتجاجية خلال شهر افريل. وهو تغير مرتبط دون شك بالمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز هذا الشهر الرابع من العام.

هذا المناخ تميز باستمرار وتواصل حالة الانهاك الاقتصادي والاجتماعي خلال شهر افريل المتزامن مع شهر الصيام والاحتفال بعيد الفطر.

وتشير بيانات المعهد الوطني للإحصاء الخاصة بشهر افريل الى ارتفاع في أسعار مجموعة التغذية والمشروبات بنسبة 1.5 بالمئة وأيضا ارتفاع أسعار الخضر الطازجة بنسبة 3.9 بالمئة والاسماك الطازجة بنسبة 3.1 بالمئة والغلال الطازجة بنسبة 2.3 بالمئة وأسعار لحم الضأن بنسبة 1.7 بالمئة وأسعار لحم البقر بنسبة 1.6 بالمئة وأسعار الزيوت الغذائية بنسبة 1.5 بالمئة.

كما ارتفعت أسعار الملابس والاحذية خلال شهر افريل بنسبة 6.7 بالمئة.

في المقابل تشير بيانات أخرى للمعهد، سبر آراء مع رؤساء المؤسسات الصناعية حول وضع وآفاق نشاط مؤسساتهم، الى تأزم الوضع لصعوبات التزود بالمواد الأولية وأيضا لمشاكل في الترويج ما يعني انعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي داخل المؤسسة، مثل المضي نحو تسريح العمال، وتداعيات ذلك على مستوى نسق ارتفاع البطالة والاسعار في السوق.

هذا المشهد المازوم اجتماعيا والذي لا تبدو فيه الآفاق الاقتصادية واضحة ترافق مع مناخ سياسي سطى فيه الخطاب الرسمي على مجمل الشعارات وسادت فيه حالة الارباك والخوف في صفوف الحراك الاجتماعي الامر الذي انعكس جليا على نسق التحركات الاحتجاجية.

وفي الوقت الذي تم فيه رصد 239 تحركا احتجاجيا خلال شهر افريل تم في المقابل تسجيل اعلى نسبة وصول لمهاجرين غير نظاميين تونسيين الى إيطاليا خلال نفس الشهر، فاق العدد 2900 واصلا بطريقة غير نظامية، بالإضافة الى تسجيله اعلى نسبة غرق، 498 ضحية ومفقود، بالإضافة الى تسجيل 12 حالة ومحاولة انتحار.

وان دلت هذه الأرقام على شيء فهي تدل على التوجه نحو البحث عن حلول للخلاص الفردي امام ضبابية المشهد وغياب الأفق ويظل الانتحار ومحاولته والهجرة غير النظامية ابرز حلول الخلاص الفردي المطروح بديلا عن الاحتجاج ورفع مطالب لا تكترث لها السلطة ولا

تتفاعل معها بل تدينها وتواجهها بالوصم والتجريم في مناخ يسود فيه التخوين والوصم في الخطاب الرسمي.

احتجاجات شهر افريل

بلغ عدد الاحتجاجات المرصودة طيلة شهر افريل 239 تحركا احتجاجيا. ومثلت المدن الكبرى المجالات الأبرز للاحتجاج وهي مدن تونس وصفاقس وسوسة وذلك بنسبة 47.6 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المرصودة. وتاتي في مراتب لاحقة كل من القيروان (22 تحرك) والكاف (13 تحرك) وتطاوين (10 تحركات) فيما كانت الاحتجاجات في بقية الجهات دون 10 احتجاجات طيلة شهر افريل.

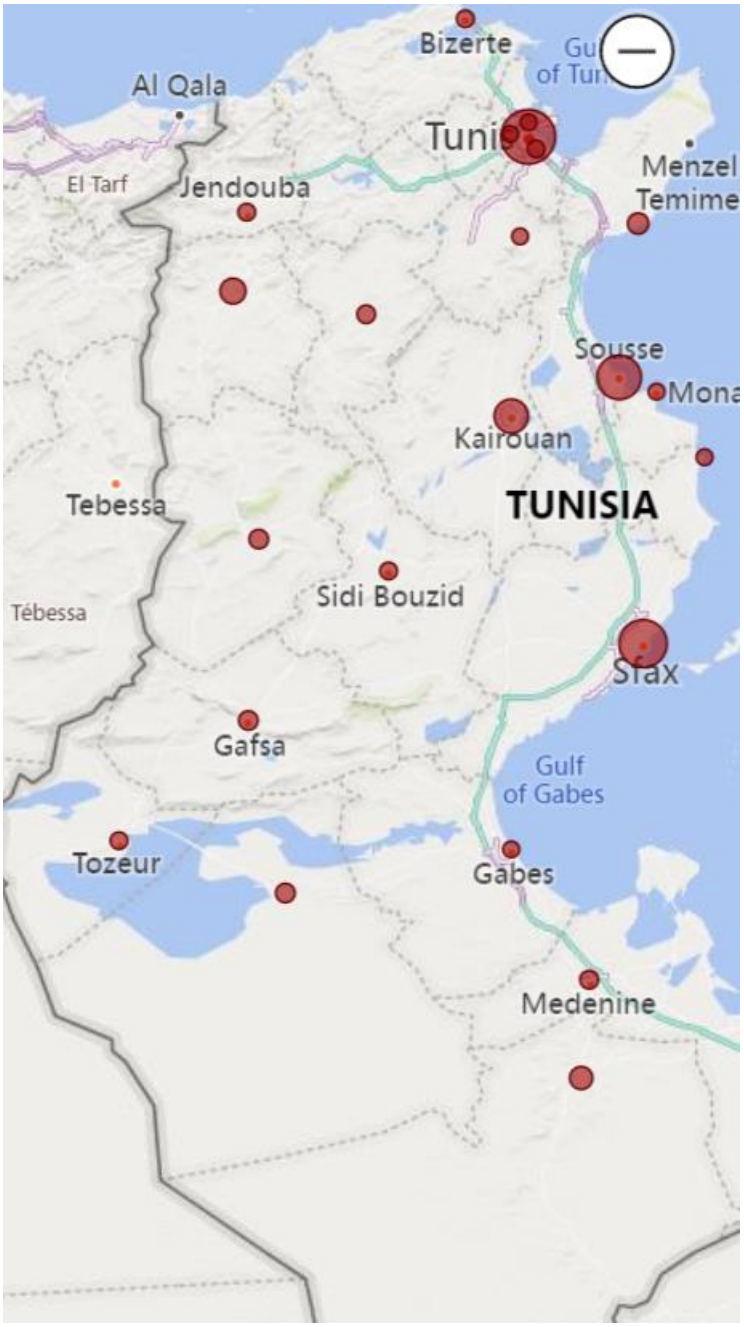

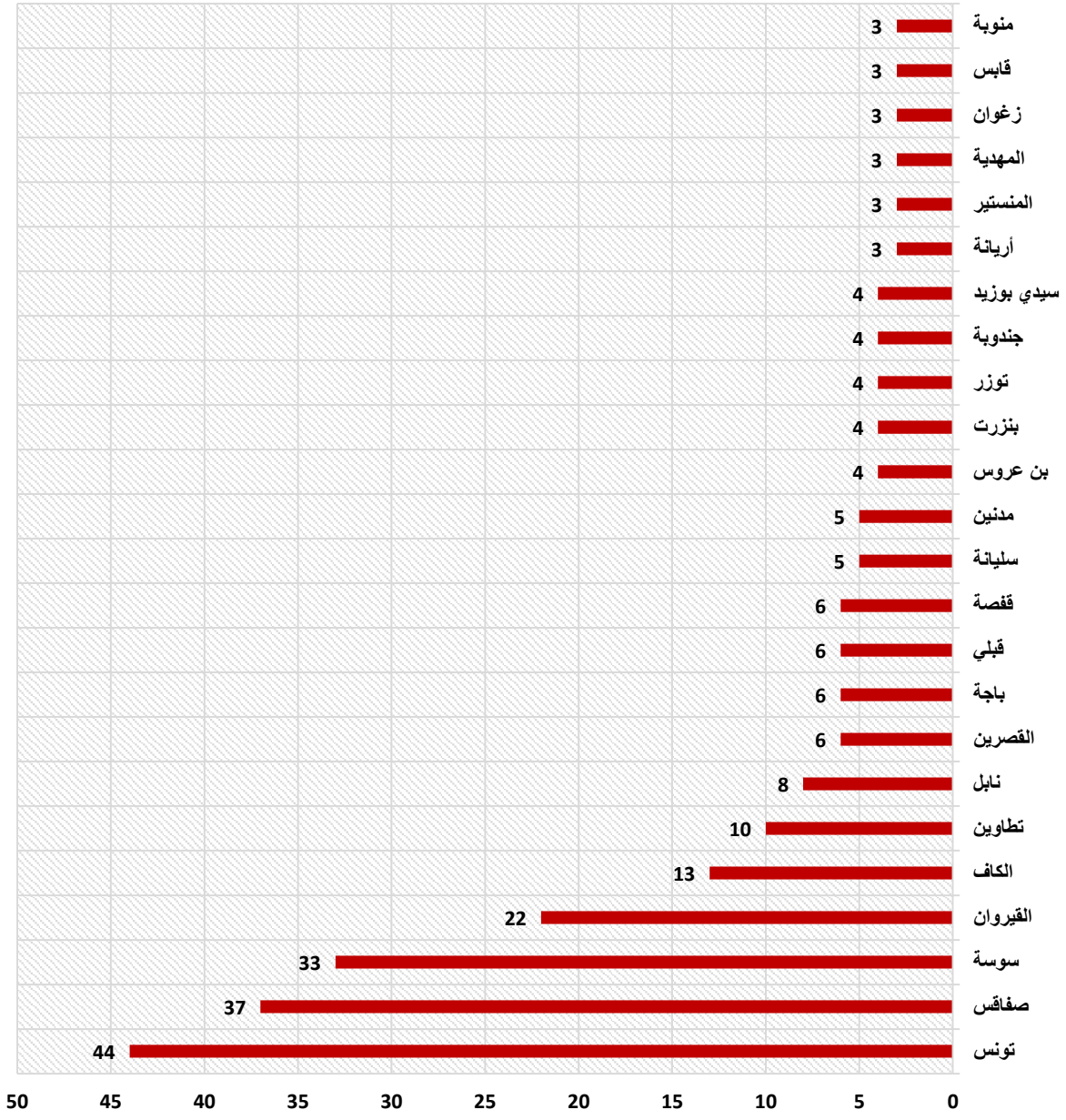

هذا التغير في الخارطة الاحتجاجية رافقه أيضا تغير في الفضاءات الاحتجاجية لتاتي وسائل الاعلام في مرتبة أولى كابرز فضاء احتجاجي اذ ان 46.6 بالمئة من تحركات شهر افريل كانت وسائل الاعلام فضائها الاحتجاجي الرئيسي. وتاتي مقرات الولايات والمقرات الإدارية في مراتب لاحقة.

ومن الواضح ان الطرقات تراجع دورها كفضاء احتجاجي اذ تم رصد 7 تحركات احتجاجية فقط كان مسرحها الطرقات، وهو امر مرتبط بحالة الارتباك والخوف التي ظهرت في صفوف أصحاب المطالب وأيضا مرتبط بالتجريم والملاحقات القانونية. كما تراجعت المؤسسات السيادية كمجلس نواب العشب وساحة القصبة ومقرات الوزارات كفضاءات احتجاجية وهو مشهد يمكن تفسيره بفرضيتين، الفرضية الأولى هي التباعد الذي بدأ يلوح بين أصحاب

المطالب وهذه المؤسسات حيث كانت أبناء الحراك الاجتماعي من قبل يطرقون أبواب هذه المؤسسات للتعبير عن مطالبهم ولتقديم مقترحاتهم والبدائل التي يطرحونها لحل اشكالاتهم أي غياب الثقة في قدرة المسؤولين في هذه الفضاءات على الاستجابة لمطالبهم والتفاعل مع مقترحاتهم، اما الفرضية الثانية فهي إشاعة خطاب التخوين والوصم والتجريم الامر الذي جعل أبناء الحراك الاجتماعي وأصحاب المطالب يديرون ظهورهم لهذه الأبواب الموصدة والبحث عن فضاءات بديلة لتمثل وسائل الاعلام والمقرات الرسمية المحلية وجهتهم البديلة.

الفضاءات

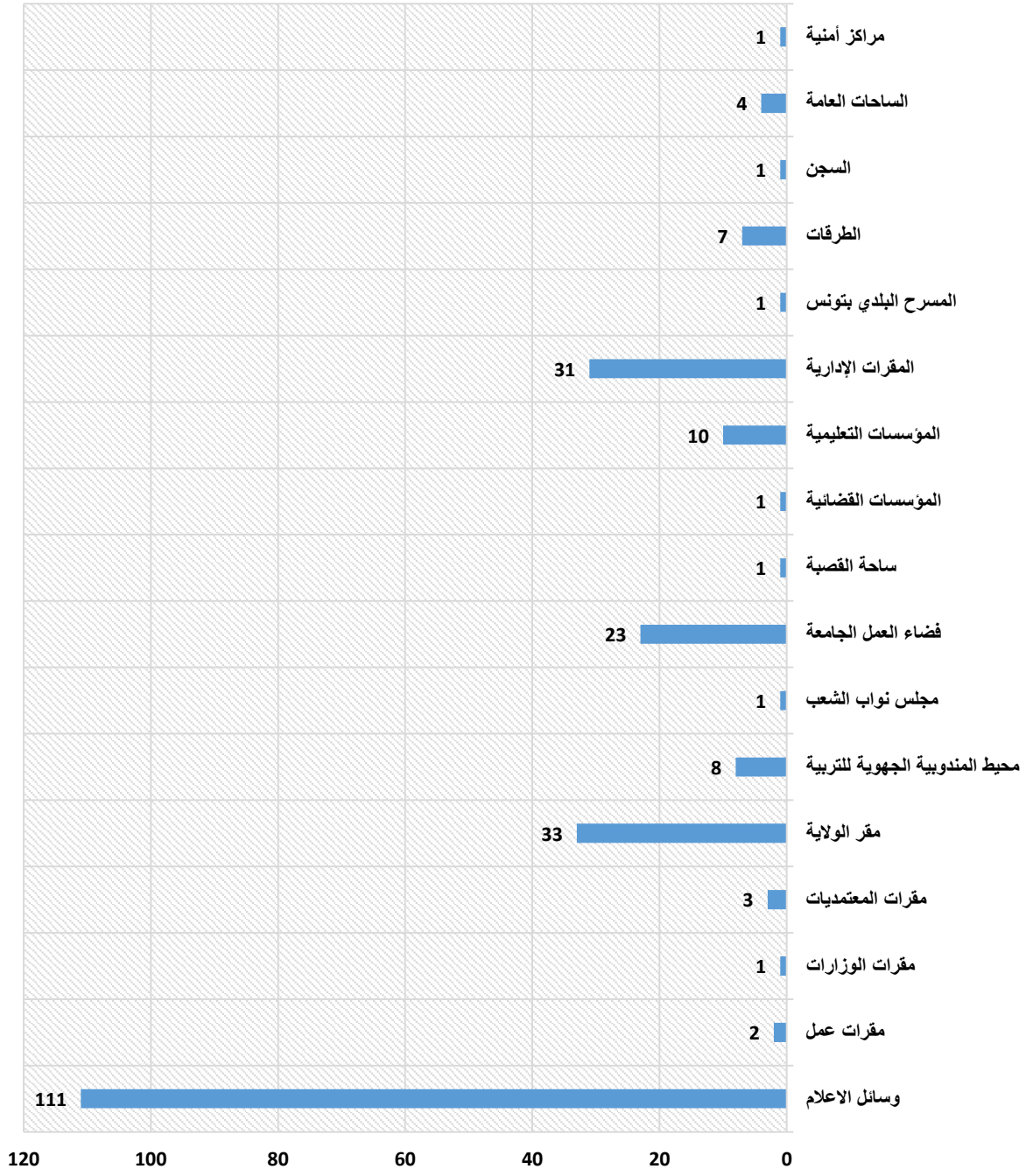

الاشكال الاحتجاجية والمطالب

جاءت اغلب هذه الاحتجاجات في شكل اعتصامات (60 اعتصاما) وعبر اصدار نداءات استغاثة عبر الاعلام (54 نداء استغاثة) بالإضافة الى تنفيذ وقفات احتجاجية وإصدار بيانات وتعطيل الأنشطة والاحتجاج في الطرقات وغيرها.

أشكال الاحتجاج

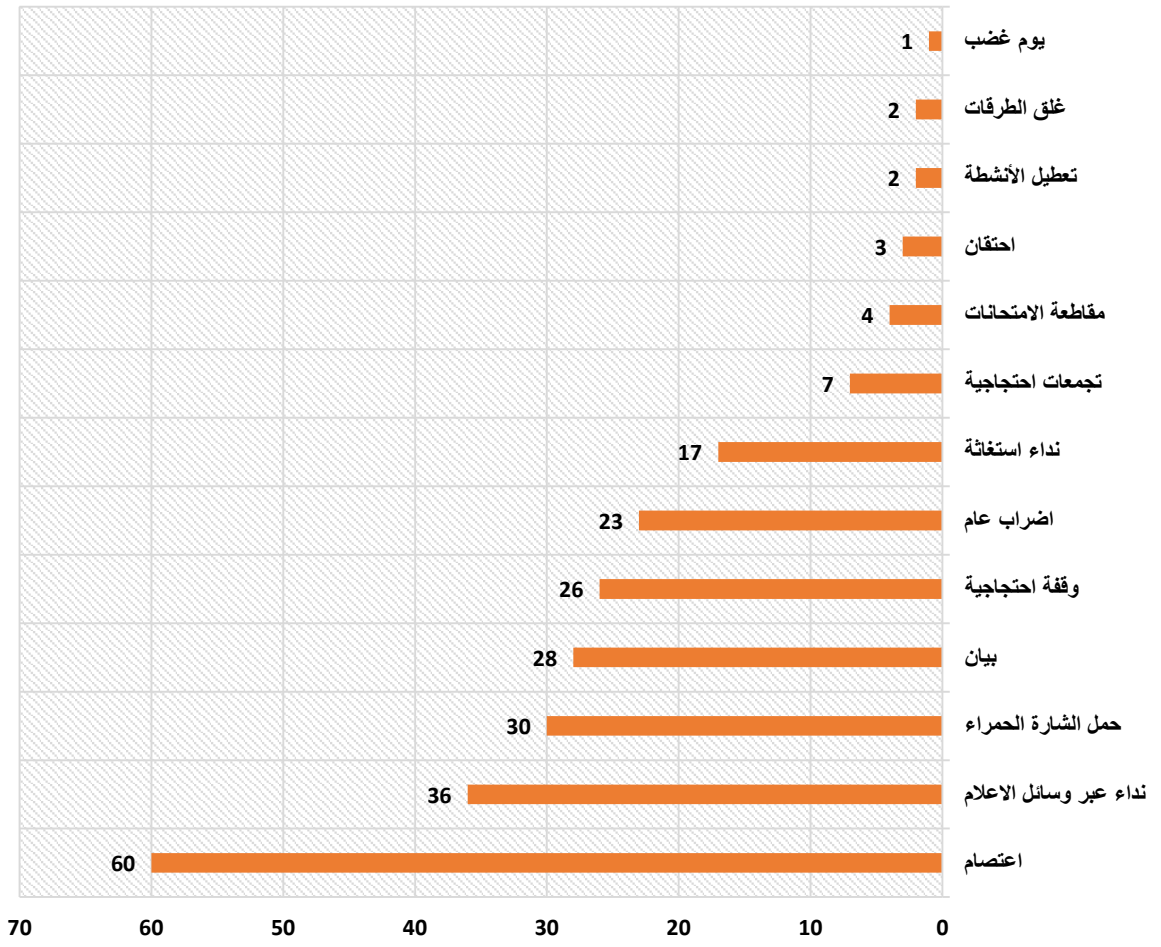

كما جاءت اغلب هذه الاحتجاجات مشتركة بين الجنسين (229 تحرك احتجاجي مشترك) وجماعية (234 تحرك احتجاجي).

ومثل الحق في التشغيل أبرز مطلب احتجاجي (60 تحرك احتجاجي) يليه عدم تفعيل الاتفاقيات (47 تحرك احتجاجي) ثم تسوية الوضعيات المهنية (31 تحرك احتجاجي).

ويقفز الحق في الماء وأزمة العطش الى مراتب متقدمة من حيث مطالب الحراك الاحتجاجي (26 تحرك احتجاجي). وقد سُجلت هذه الاحتجاجات في كل من اريانة والقصرين والقيروان والمنستير والمهدية وباجة وبن عروس وبنزرت. هذا المطلب مرشح لان تتفاقم حدته خلال الفترة القادمة بالتوازي مع تطورات ازمة العطش.

كما تم رصد 3 تحركات احتجاجية ضد غلاء الأسعار وتدهور الوضع المعيشي وذلك في كل من تونس وقفصة، فيما كانت بقية المطالب معزولة ومتفرقة، مع استمرار الغياب الواضح لمطلب التنمية وهو الشعار الذي استمر في مراتب متقدمة في الخارطة الاحتجاجية لسنوات عديدة.

أسباب الاحتجاج

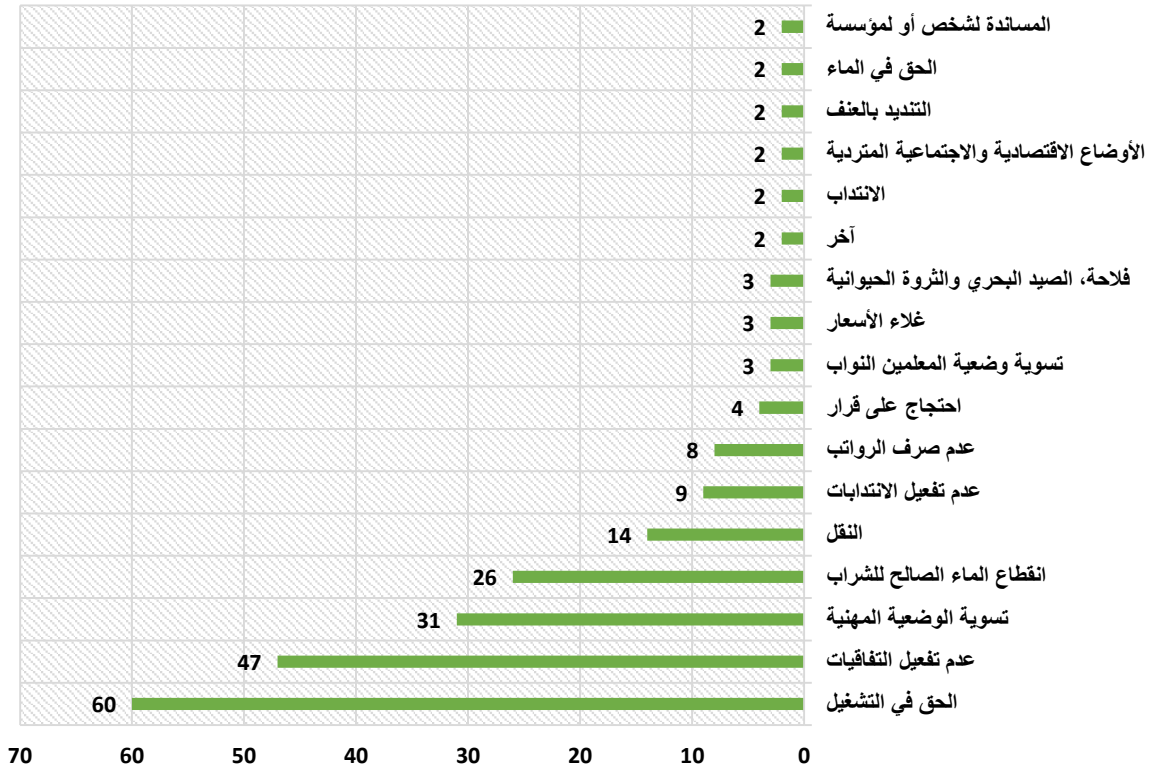

الفاعلون

مثل أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل ابرز الفاعلين في احتجاجات شهر افريل وهم الذين نظموا وشاركوا في 28.8 بالمئة من مجموع احتجاجات شهر افريل. ومثلت سوسة وصفاقس والكاف ابرز المجالات التي ظهرت فيها تحركات خريجي الجامعات.

وفي مرتبة ثانية مثل سكان الاحياء والمدن والفضاءات التي شهدت تحركات احتجاجية ابرز الفاعلين في المشهد الاحتجاجي (55 تحرك احتجاجي). اذ مثل السكان ابرز الفاعلين في 17 تحركا احتجاجيا في القيروان و4 تحركات احتجاجية في كل من تونس وصفاقس ونابل و3 تحركات احتجاجية في قفصة عدد 2 تحرك احتجاجي في كل من الكاف وبن عروس وبنزرت وسليانة وقادوا تحرك احتجاجي في كل من اريانة والقصرين والمنستير والمهدية.

الفاعلون

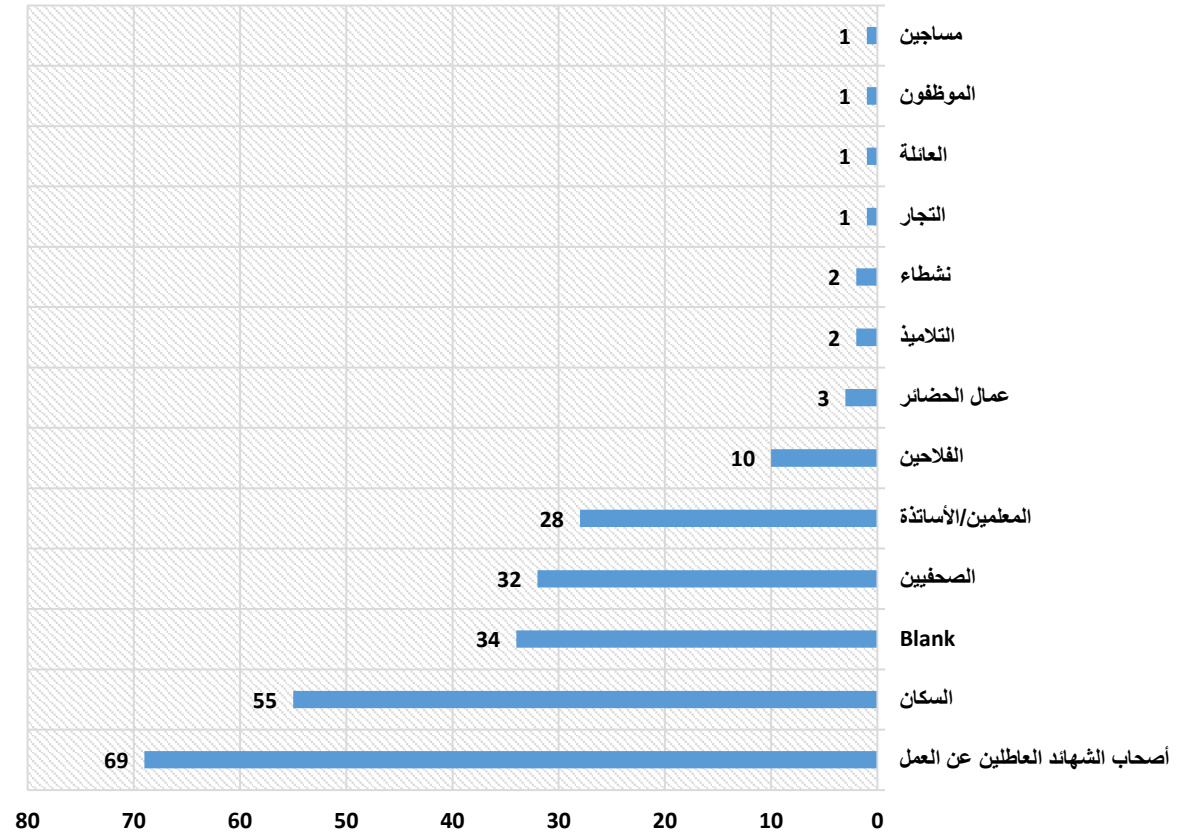

ومثل الصحفيين فاعلا رئيسيا في 32 تحركا احتجاجيا وارتبطت مطالبهم بالأساس بتطورات الوضع المهني والاجتماعي للقطاع في ظل الملاحقات القائمة للصحفيين على معنى المرسوم 54.

في المحصلة ظهر المشهد الاحتجاجي المرصود طيلة شهر افريل غير منفصل عن طبيعة التطورات السياسية والأمنية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد بل كان نتاجا لمجمل هذه العوامل وحصادا لها. وهو مرشح أيضا للتطور وفقا للمتغيرات القائمة.

تقريـــر حول الهجـــرة غير النظامية أفريـــل 2023

سيظل شهر افريل 2023 الشهر الأكثر مأساوية منذ سنة 2011 في قضايا الهجرة غير النظامية حيث رصد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 371 ضحية ومفقود مع الاقتناع بأن الرقم الحقيقي قد يتجاوز ذلك كثيرا. تناثرت الجثث على الشواطئ وتكدست في أروقة قسم الأموات بمستشفى صفاقس. انتشرت رائحة الموت وتعالت صيحات الاستغاثة من اجل دفن سريع ولائق ويحترم التراتيب لجثث المهاجرين. تزامن ذلك مع فترة عيد الفطر والتي شكلت زمنية مناسبة لعمليات انطلاق مكثفة في مراكب حديدية شكلت خطرا مضاعفا على حياة الفارين من تونس. واجهت السلطات الرسمية هذه المأساة الإنسانية بصمت ودون اتخاذ إجراءات عاجلة مركزيا من اجل استجابة أكثر إنسانية. ساهمت تداعيات بلاغ رئاسة الجمهورية في 21 فيفري وما أعقبها في تعميق البيئة الطاردة للمهاجرين من جنوب الصحراء واستعجال القرار الهجري غير النظامي لأغلبهم. ارتفع بذلك عدد الضحايا والمفقودين منذ بداية السنة الى 498 ضحية ومفقودا على طول الشواطئ التونسية.

شهد شهر افريل وصول 1047 تونسي.ة بطريقة غير نظامية الى السواحل الإيطالية أي زيادة بنسبة 35.27 % مقارنة بالشهر الماضي من بينهم 70.10 % رجال , 16.52% نساء , و 23.51 % من القصر . في حين احبطت السلطات التونسية 170 عملية اجتياز و منعت 4081 مهاجرا من الوصول الى السواحل الإيطالية انطلاقا من تونس ليصبح عدد عمليات الاجتياز المحبطة منذ بداية السنة 652 عملية أي بنسبة زيادة 79.12 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 كما منعت السلطات التونسية 19044 مهاجرا منذ بداية السنة أي بزيادة تقدر ب 314 % مقارنتا بنفس الفترة من سنة 2022 .

تشهد ديناميكيات الهجرة تحولا مستمرا رغم المنظومة الأمنية الزجرية برا وبحرا. يساهم تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تعميق العوامل الدافعة. تتقاطع مقاربات "امننة الهجرة" التي تتبناها السياسات الأوروبية مع ممارسات السلطات التونسية ميدانيا على امل يحدوهم للتحكم في التدفقات مهما كانت الكلفة الإنسانية باهضة.

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات– 2020 – 2021 - 2022 – 2023

الشهر	2020			2021			2022			2023		
	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
جانفى	68	22	316	84	17	463	382	124	1155	341	85	2322
فيفرى	26	25	571	660	77	1273	308	95	1036	770	177	5147
مارس	60	4	137	334	72	882	224	58	886	777	220	7494
افريل	37	6	99	307	42	409	345	87	1515	1047	170	4081
المجموع	191	57	1123	1385	208	3027	1259	364	4592	2935	652	19044

عدد الواصلين إلى ايطاليا

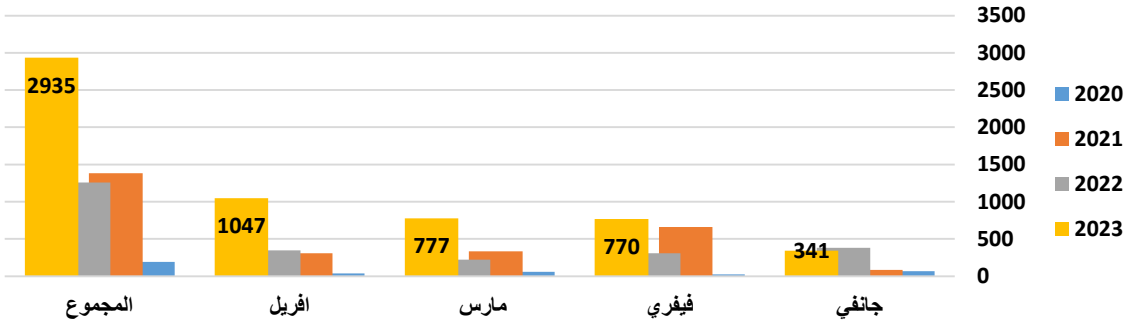

عدد عمليات الاجتياز المحبطة

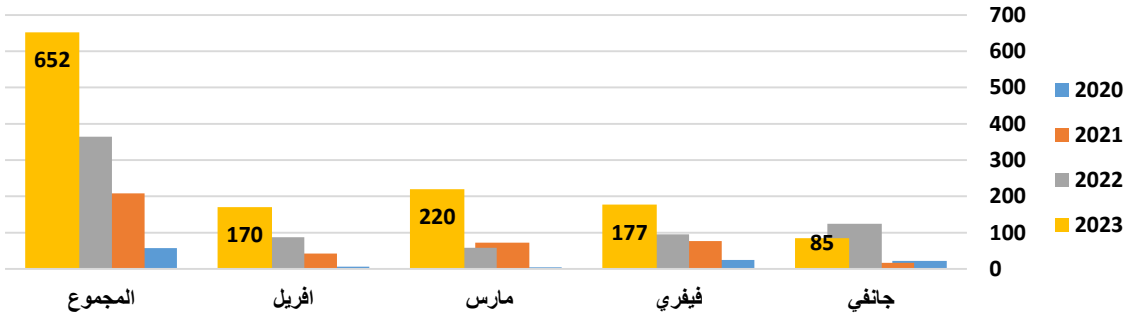

عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم

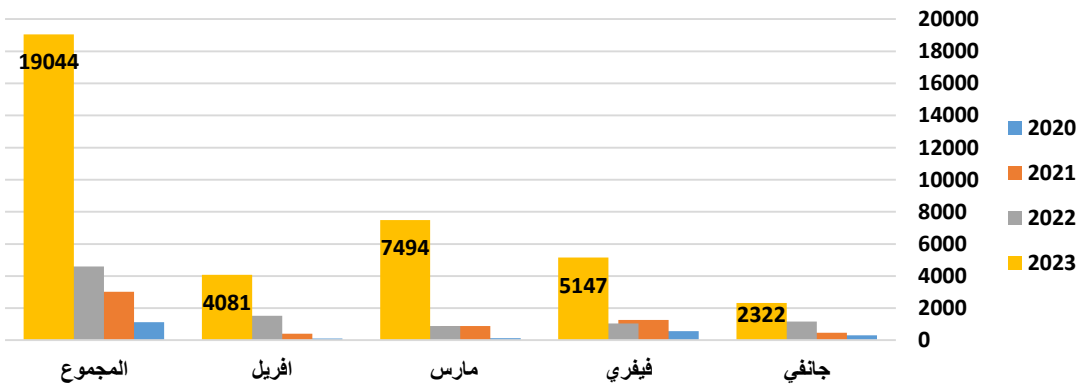

توزيع الواصلين الى إيطاليا في شهر افريل خلال سنة 2023

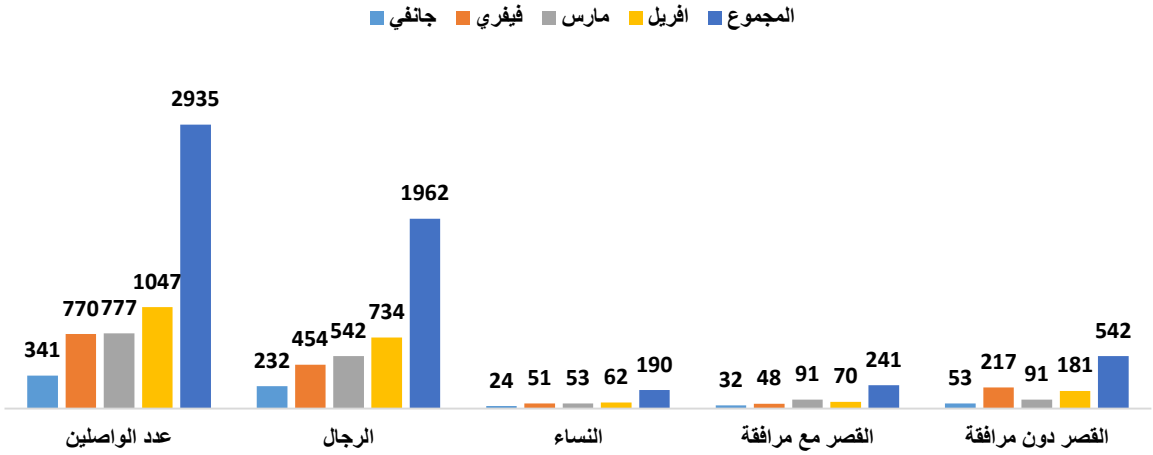

* توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال افريل 2023

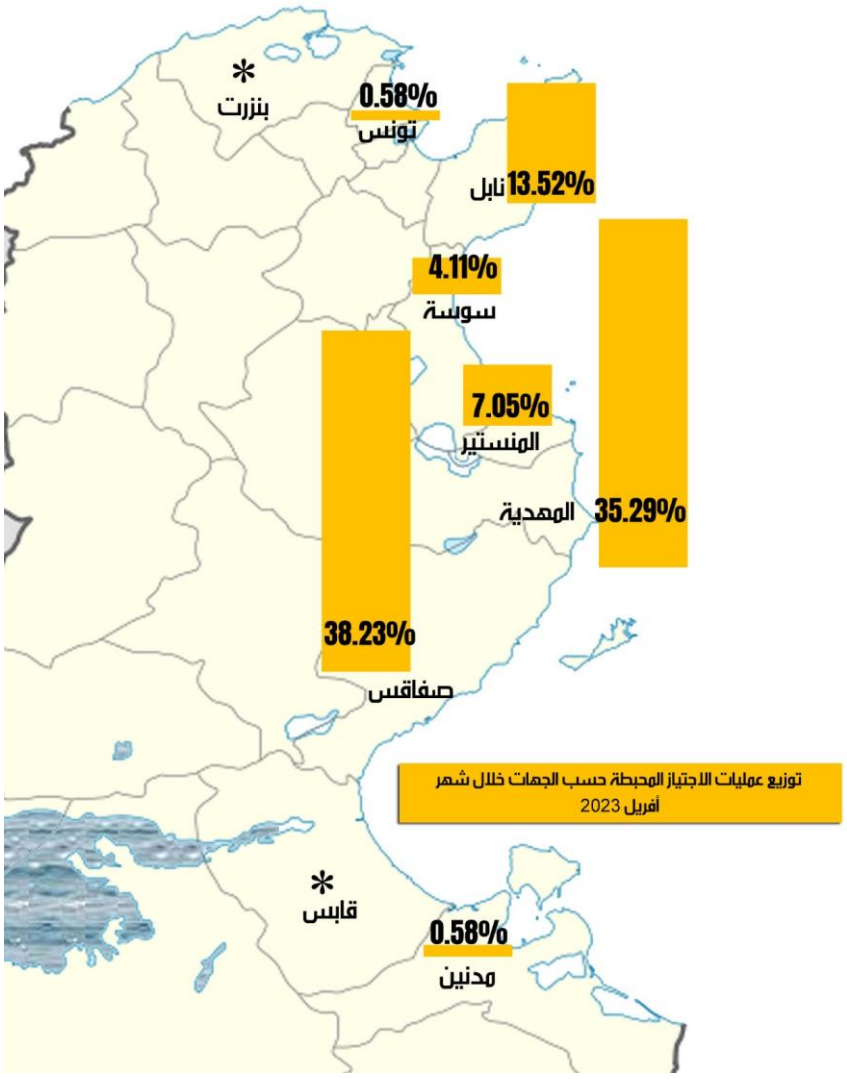

وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتيازلكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز*

توزيع المجتازين حسب الجنسيات شهر افريل 2023

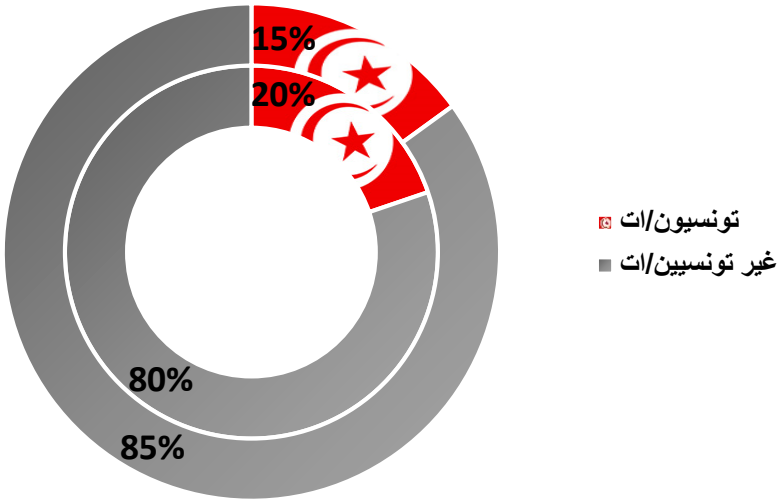

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال أفريل 2023

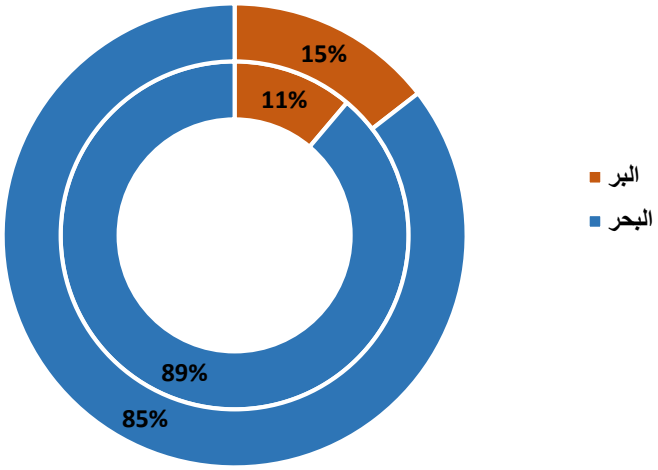

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال 2023

الشهر	عدد الضحايا والمفقودين
جانفي	28
فيفري	7
مارس	92
افريل	371
المجموع	498

عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط خلال 2023	عدد الموتى والمفقودين على السواحل التونسية خلال 2023
879	498

تقرير العنف لشهر أفريل 2023

مقدمة

شهد شهر افريل 2023، عودة واضحة للعنف المستهدف للنساء اين سجل حالات قتل زوج لزوجته في ظرف زمني لم يتجاوز ال48 ساعة. وبالتوازي مع ذلك عرف الشهر عنف جنسي وعنف للانتقام والاذلال والتقزيم. وكان العنف بدافع العنف هو الشكل الاكثر انتشار.

ويعتبر الفضاء الافتراضي السيبرني الإطار الاكثر انتشار لمظاهر العنف، وخطابات الكراهية والتمييز والتشويه والتجريم. ويستهدف العنف مختلف الاعمار والفئات الاجتماعية كما يعرف انتشارا واسعا يشمل مختلف ولايات الجمهورية.

التوزيع الجغرافي للعنف:

تتصدر ولاية تونس المرتبة الأولى بتسجيلها نسبة 28.57% من حالات العنف المرصود خلال شهر افريل، وتاتي كل من ولايات القيروان ونابل في المرتبة الثانية بتسجيل كل منهما على حد 14.29% من المجموع العام للعنف المرصود. وسجلت ولاية بن عروس 9.52% من حالات العنف وهي نفس النسبة التي سجلتها ولاية صفاقس في حين سجلت ولايات اريانة والقصرين والمنستير والمهدية وجندوبة نفس نسبة العنف والبالغة 4.76%.ولم تشهد بقية الولايات احداث عنف خلال شهر افريل.

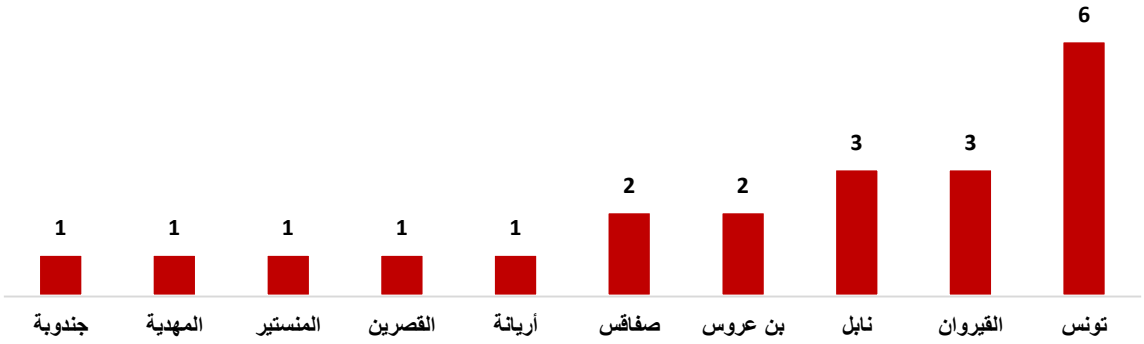

التوزيع حسب النوع الاجتماعي:

مثلت النساء ضحايا في 57.14% من احداث العنف المسجلة وكن مسؤولات عن ارتكاب 9.52% من الحالات المسجلة. في حين كان الرجال ضحايا في 28.57 % من الاحداث المرصودة ومثلوا 80.95% من مرتكبي احداث العنف. اما بقية الاحداث فجاءت في شكل مختلط.

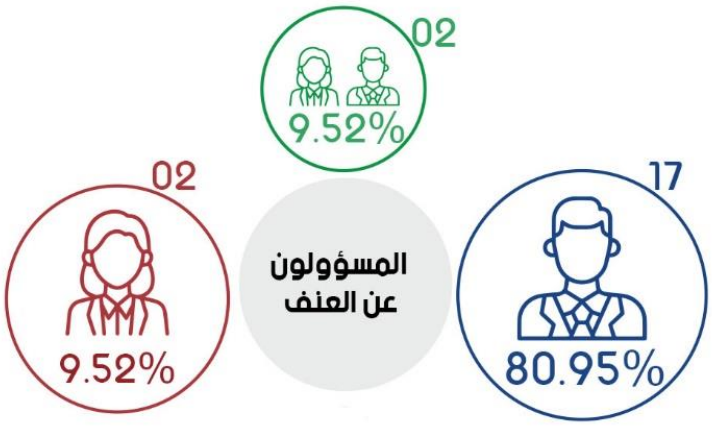

مجالات العنف:

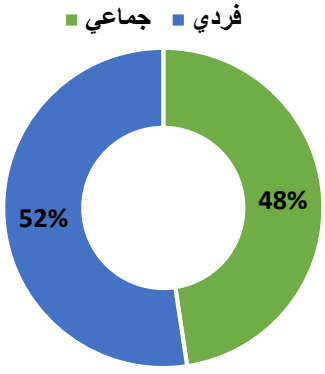

جاءت حالات العنف في جزئها الاكبر خلال شهر افريل في شكل جماعي ومثلت 52.38% وكان العنف الفردي في حدود ال 47.62%. وهو منحى اختلف عن الاشهر التي سبقته والتي كان فيها العنف فردي بالأساس.

تصنيف العنف

تنوع العنف في اشكاله بين اعتداءات، ذات طابع جنسي واعتداءات بغرض الاذلال او الحرمان واعتداءات بغرض الانتقام واخرى على خلفية السرقة والتي في العموم تكون في شكل

احداث براكاجات. ويبقى الاعتداءات العمة والتي تنتشر في الفضاءات العامة هي الاكثر انتشارا وتواتر خلال شهر افريل.

وسجل الشهر حالات طعن بسكين وخنق استهدفت نساء، كما شهد حالات لعنف متبادل وتهديد بالقتل وخلافات احداث عنف في فضاءات خاصة وعامة على حد السواء.

الانتحار ومحاولات الانتحار خلال شهر أفريل 2023

سجل شهر افريل 12 حالة بين محاولات وحالات انتحار، بزيادة بنحو الثلث مقارنة بالشهر الذي سبقه أي شهر مارس، وعرفت ولاية صفاقس 3 حالات وولاية منوبة حالتا انتحار ومثلها ولاية المنستير وتاتي بعدهما كل من ولايات القيروان وبن عروس وتطاوين وقفصة وجندوبة اين سجلت كل منها حالة انتحار ومحاولة انتحار واحدة.

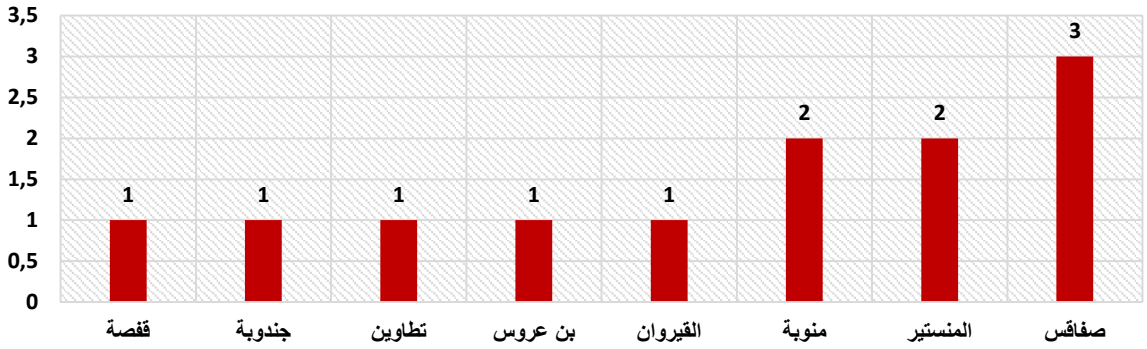

التوزيع حسب النوع الاجتماعي

75% ممن اقدموا على فعل الانتحار او محاولة الانتحار خلال شهر افريل 2023 كانوا من الذكور في الوقت الذي كانت نسبة الاناث في حدود ال25%.

الفضاءات:

نسبة 50% من حالات الانتحار ومحاولات الانتحار المرصودة سجلت داخل فضاءات عامة مكشوفة للعموم ، في حين كانت 33.33% منها فضاءات خاصة وداخل مقرات السكن. وسجلت 8.33% من حالات الانتحار ومحاولات الانتحار داخل مؤسسات تربوية مدارس او معاهد. ونفس النسبة 8.33% من حالات الانتحار شهدتها مؤسسات عمومية.

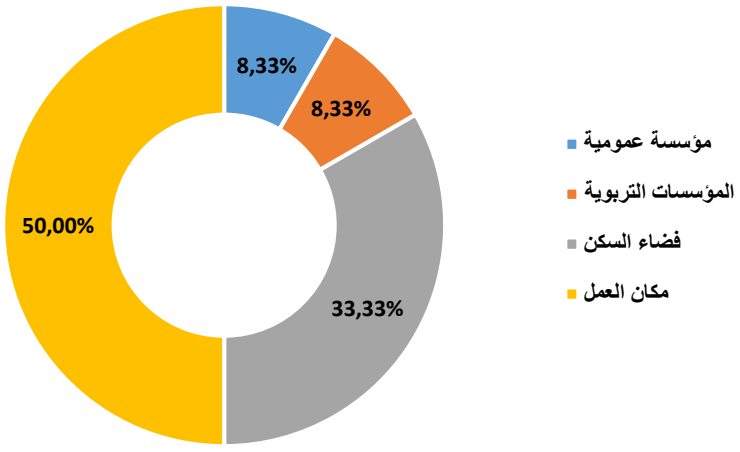

الفئة العمرية لضحايا الانتحار ومحاولات الانتحار

50% من حالات الانتحار ومحاولات الانتحار شملت الفئة العمرية الشبابية وكان عددهم 6 حالات الانتحار ومحاولات الانتحار ومثل فئة الكهول نسبة 25 % من عدد حالات الانتحار وكان عددهم 3 حالات. كما سجل شهر افريل حالة انتحار في صفوف عمال الحضائر و حالتا انتحار لتلميذين اثنين. وتراوح سن من أقدموا على الانتحار بين 15 و53 عاما ثلاث منهم كانو في سن الـ18 عاما.

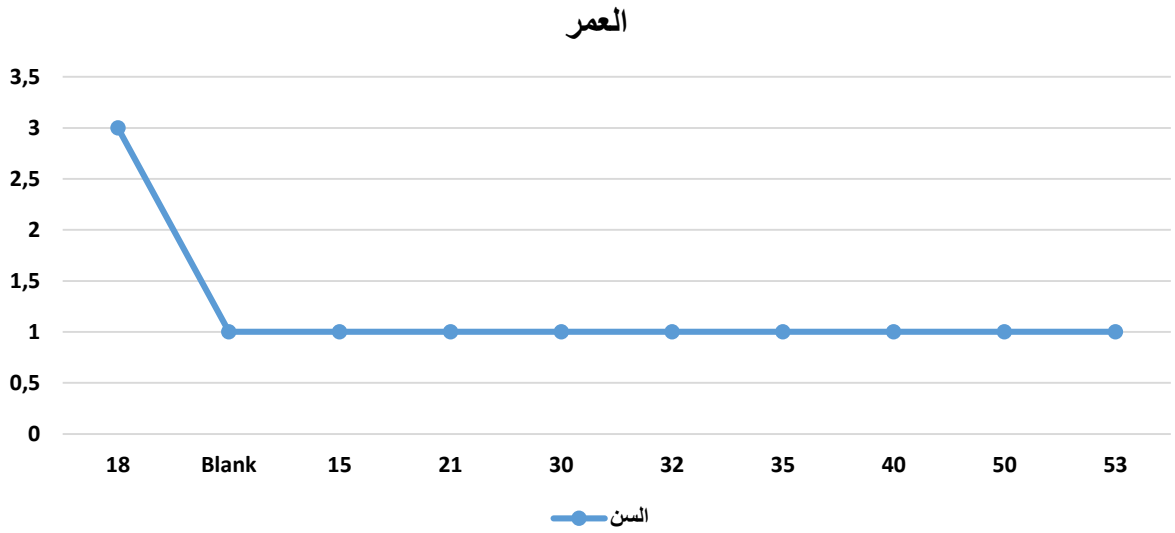

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز – عدد المجتازين – توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر – تحديد الجهات التي ينحدرون منهما – وضعيتهم الاجتماعية – عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- **عمليات الاجتياز المحبطة:** يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- **الواصلون الى السواحل الأوروبية:** هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.